رئيس مجلس الأمة لدى دخوله القاعة

توافد النواب لحضور الجلسة

رئيس مجلس الأمة رفعها وفقا للمادة «116» من الدستور

غياب الحكومة طيّر جلسة بسط سلطة القضاء على «الجنسية» ..

الغانم : لم تعقد بتاريخ البرلمان الكويتي أي جلسة دون تمثيل للوزارة برئيسها أو ببعض أعضائها

ما فعلته إجراء دستوري متبع منذ بداية الديمقراطية بدولة الكويت في العام 1963

من لديه وجهة نظر مخالفة في هذا الشأن فليتقدم بطلب تفسير إلى المحكمة الدستورية وأنا سأوقع معكم عليه

الحضور في الجلسة التي يكتب لم لها أن تعقد

فارس العتيبي معترضاً على رفع الجلسة

المادة «97» اشترطت حضور أكثر من نصف الأعضاء أما المادة «116» فأوجبت تمثيل الوزارة ولابد من الشرطين لتنعقد الجلسة

كتب : أحمد الهديبان

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس الخاصة، التي كان مقررا عقدها أمس الخميس، لعدم حضور الحكومة وذلك وفقا للمادة «116» من الدستور.

وقال الغانم في كلمة له قبيل رفع الجلسة:«ترفع الجلسة لعدم حضور الحكومة وذلك وفقا للمادة 116 من الدستور»، والتي تشير في فقرتها الأخيرة إلى التالي «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها».

وكان رئيس مجلس الأمة وجه في وقت سابق الدعوة لعقد جلسة خاصة، لمناقشة الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض النواب بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وبشأن تنظيم القضاء، والتي كان يستهدف منها تعديل القانون بحيث يمكن القضاء من بسط ولايته على الأمور المتعلقة بالجنسية.

في السياق نفسه أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، في تصريح صحفي، أن رفعه لجلسة مجلس الأمة الخاصة، لعدم حضور الحكومة أمس، هو اجراء دستوري متبع منذ عام 1963 ،مشددا على أنه «لم تعقد بتاريخ البرلمان الكويتي أي جلسة دون حضور الحكومة».

وأوضح الغانم في تصريح صحفي في مجلس الأمة أن المادة «116» من الدستور نصت في فقرتها الأخيرة على أنه «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها»، وذلك الاجراء متبع منذ بداية الديمقراطية بدولة الكويت.

أضاف أن جلسات مجلس الأمة رفعت 30 مرة بسبب عدم وجود الحكومة، في عهد عدة رؤساء لمجلس الأمة في الفصول التشريعية السابقة، مبينا أن «الجميع كان يرفع الجلسة في حال عدم حضور الحكومة».

وأشار إلى رفعه للجلسة بتاريخ 27 أبريل الماضي لعدم حضور الحكومة رغم حضور أكثر من 46 نائبا للجلسة، موضحا في الوقت ذاته أنه «واجه هجوما بعدم دستورية رفعه لجلسة أمس، رغم أن الحضور كان نحو 34 نائبا».

وقال : «لن أكون أول رئيس لمجلس الأمة يعقد الجلسة دون حضور الحكومة بتاريخ البرلمان الكويتي، فهذا لا يجوز».

ودعا من لديه وجهة نظر مخالفة في شأن دستورية انعقاد الجلسة دون حضور الحكومة، إلى تقديم طلب تفسير إلى المحكمة الدستورية، «وأنا سأوقع معكم عليه فذلك ما يجب أن يتبع من قبل كل من هو حريص على الدستور في حال وجود خلاف».

وبين أن المادة «97» نصت أحد فقراتها على أنه «يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه»، أما المادة «116» فقضت في فقرتها الأخيرة، بأنه «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها»، وبالتالي فلابد من وجود الشرطين لكي تنعقد الجلسة.

على صعيد الموقف الحكومي في هذا الشأن، أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، تقدير الحكومة للدعوة الموجهة من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، لحضور الجلسة الخاصة التي كانت مقررة أمس الخميس.

وقال الوزير الحريص في بيان صحفي، إن الحكومة اعتذرت عن عدم حضور الجلسة لعدم التنسيق المسبق معها حول الجلسة، لاسيما أن طلب عقد الجلسة تضمن تعديلات تشريعية تستوجب على الجهات الحكومية المعنية دراستها، إضافة إلى الاستماع لرأي المجلس الأعلى للقضاء.

ودعا الحريص أعضاء مجلس الأمة إلى التنسيق في الجلسات الخاصة، أسوة بالجلسة الأخيرة لتحقيق الأهداف المرجوة منها مشددا على أن الحكومة تمد يد التعاون مع الاخوة النواب لتحقيق مصلحة الوطن وتطلعات المواطنين.

من جهته أكد النائب مبارك الحجرف أن عدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة التي كانت مقررة أمس، لإقرار قانون بسط ولاية القضاء على مسائل الجنسية مخالف لنص المادة «97» من الدستور، وهروب مدبر لعدم إقرار القانون.

وقال الحجرف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة» : يسوؤني كنائب في البرلمان الكويتي أن تتم دعوة لجلسة خاصة لمناقشة القانون المهم المتعلق بالهوية الوطنية والمواطنة ،من خلال بسط ولاية القضاء على مسائل الجنسية.

أضاف أن هذا القانون هو لرقابة القرارات من الإدارية الصادرة من الحكومة أو من السلطة التنفيذية في سحب أو إفقاد الجنسية، مستغرباً أن يكون هناك في المقابل تخاذل من قبل الحكومة وعدم حضورها.

واعتبر الحجرف أن هذا القانون من القوانين المتخلفة التي ترجع الدولة إلى ما يسمى بالقرن التاسع عشر، الذي لا يوجد به حقوق وحريات حقيقية أو حق المواطنة.

وأشار إلى أن بسط سلطة القضاء على القرارات الإدارية أمر عفى عليه الزمن وأكل عليه الدهر وشرب، مبيناً ان العالم المتحضر تجاوز مثل هذه الأمور لتحقيق المواطنة للمواطنين.

وذكر أن السلطة التنفيذية في الكويت لازالت تتمسك بهذا

الحكومة : الجلسة الخاصة تضمنت تعديلات تشريعية تستوجب دراستها والاستماع لرأي «الأعلى للقضاء» والاعتذار جاء لعدم التنسيق

الحريص : نمد يد التعاون إلى الإخوة النواب لتحقيق مصلحة الوطن وتطلعات المواطنين

جانب آخر من الجلسة

الحجرف محيياً النواب

حديث جانبي